

اقتصاد

تحويل شرائح استهلاك المعامل التي حولها أصحابها إلى ملاجئ من صناعي إلى منزلي

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: إعفاء الصناعيين من التقنين لدعم الإنتاج

٧٥ بالمئة من تكلفة إعادة تركيب مراكز التحويل المتضررة بالتقسيط المريح من دون فوائد

إقصي أحمد المحمد

صرح وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ«الوطن» أنه تم اتخاذ قرار بتحويل شرائح استهلاك كهرباء بعض المعامل من صناعية إلى منزلية، مبيناً أن هذا القرار يستفيد منه فقط بعض الصناعيين الذين استقبلوا المواطنين المهجرين بفعل الإرهاب في أبنية معاملهم خلال الحرب وحولوها إلى ملاجئ.

وأعلن الوزير عن إعفاء جميع الصناعيين من فترات التقنين لدعم عجلة الإنتاج في الاقتصاد السوري، مؤكداً أنه تم اتخاذ قرار آخر أيضاً لتسهيل عمليات إعادة تأهيل وتركيب جميع مراكز التحويل المتضررة للصناعيين، بكل مكوناتها من برج ومحولات وجميع التجهيزات الفنية الخاصة بها.

وأكد أن إعادة تشغيل مراكز التحويل للصناعيين لتغذية معاملهم تتم بعد قيام صاحب كل منشأة صناعية متضررة بتقديم طلب خطي للوزارة لحساب كاملة التكلفة لكل مركز، حيث يلتزم كل صناعي متضرر بدفع ربع القيمة أي ٢٥ بالمئة من التكلفة فقط، و٧٥ بالمئة تبقى بالتقسيط المريح من دون فوائد أو غرامات.

كما كشف وزير الكهرباء عن التوجه لإعفاء جميع الصناعيين المستوردين لأجهزة الطاقات البديلة والمتجددة من جميع الرسوم المفروضة عليها، موضحاً أن الموضوع قيد الدراسة حالياً، مؤكداً أن وزارة الكهرباء



مستعدة لشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من جميع أصحاب المشاريع الكهروضوئية والمزارع الريحية التي ستبذل في المستقبل.

وبين أن الوزارة تعمل حالياً على تحسين ورقع كفاءة عجلة الإنتاج في معمل «سورليك»، الوطني المنتج لتجهيزات الطاقات الكهروضوئية عبر جهاز «سيرتك»، من أجل رفع كمية إنتاجه وتحسينها وتطوير الألواح ورفع استطاعتها

دراسة لإعفاء الصناعيين من رسوم استيراد تجهيزات الطاقات البديلة

رفع طاقتها الإنتاجية من ٢٠١ إلى ٣٠٠ ميغا واط. لافتاً إلى أن المعمل ينتج خلال العام من ٢٥٠ إلى ٣٥٠ ميغا واط، مشيراً إلى أن هذا الإجراء سوف يخفف من أسعار اللواحق الكهروضوئية.

ولفت الوزير إلى أن الوزارة باشرت في مشروع توسيع محطة توليد الكسوة التي تعمل على إنتاج الطاقة عبر الألواح الكهروضوئية، مبيناً أنها سوف تكون في الخدمة كمشكلة كاملة نهاية العام القادم (٢٠١٩)، وذلك بهدف

٣٧ لعام ٢٠١٥، إضافة إلى منح حوافز وإعفاءات للمشتات التي تستخدم بدائل الطاقة، وإعفاء أجهزة الطاقة البديلة من جميع الرسوم والضرائب حين استيرادها. وفي سياق آخر، لفت خربوطلي إلى التزام الوزارة بعهودها لإعلان جهوية جميع مجموعات التوليد لتكون في الخدمة في ٥ كانون الأول الجاري، مبيناً أن الورشات أوشكت على الانتهاء منها حيث يتم العمل على آخر مجموعتين وهما في مراحلها الأخيرة أيضاً، لافتاً إلى أن المحافظات السورية خلال الفترة القليلة الماضية شهدت ارتياحاً في موضوع التغذية الكهربائية.

وبين أنه تمت المباشرة بخطة الوزارة في حلب قبل موعدها، مؤكداً أنه تم البدء بتركيب ٥٠٠ محولة في الأحياء الشرقية من المحافظة بقيمة ٥ مليارات ليرة سورية، إضافة إلى ٧ محطات تحويل ٢٣٠ كيلو فولت بقيمة ٢٦ مليار ليرة، لافتاً إلى أنه مع بداية ٢٠١٩ ستكون ١٠ قرى منارة من الريف الشرقي.

وكشف عن الانتهاء من مشروع محطة تحويل أشرفية صحنابا لكونها محطة إستراتيجية بتكلفة ٥ مليارات ليرة، موضحاً أن المشروع سوف يؤمن استقراراً للمنظومة الكهربائية في صحنابا وأشرفية صحنابا، والمنطقة المحيطة بها.

وبالنسبة للميامين، أكد خربوطلي أن الأولوية هي تأمين التغذية لمضخات المياه، مؤكداً التوجه ببدء العمل على مستوى شبكات التوتر المنخفض، وأنه تم وضع خط التوتر العالي (الدير على الشيخ - مسكين ٢٣٠ كيلو فولت) في الخدمة حالياً، وهو خط مهم جداً، والمحولة خلال فترة قريبة ستكون في الخدمة أيضاً.

رفضت وجود سياسات لمجلس الإدارة بشأن تعيين المديرين في الجهات العامة

لجنة إصلاح القطاع العام تقترح تعديل تشريعيين ناظمين للمؤسسات الاقتصادية والإنشائية



إصلاح حميدي

وأقرت اللجنة على صعيد مهام وعمل مجالس الإدارة إقرار واعتماد السياسات المعدة من الإدارة التنفيذية، ورأت أن تعيين إدارة التدقيق الداخلي وأنظمة وضوابط للرقابة الداخلية تتعارض مع نظام الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وترى اللجنة أن المسؤولية تقع على عاتق الإدارة التنفيذية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، مع ضرورة أن تحدد المهام والإجراءات الواجب اتخاذها، حيث ورد في الدراسة أن المسؤولية النهائية عن أداء المؤسسة وعملها على الإدارة بالمفهوم الواسع يشقيه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المؤسسة وبسلامة عمليات الشركة وإدارتها لتحقيق مصالح المتعاملين والدائنين والعاملين.

ورفضت اللجنة كذلك تشكيل اللجان ضمن المجلس ما دام التوقيض يستند إلى القانون والتنفيذ يجب أن يتم حسب القوانين والأنظمة النافذة ومن ثم فإن المسؤولية تقع على عاتق المفوض المتقبل بالجهة التنفيذية.

به، وأن تتم قبل وقت كاف. واقترحت اللجنة كذلك حذف كلمة الممثلين ضمن نصاب المجلس والذين يمارسون عملية التصويت على قرارات المجلس بالأغلبية، ورفضت اللجنة أيضاً عبارة «صدور قرارات بالتصريح» التي وردت في فقرة التحقق من اقتضار قرارات مجلس الإدارة بالتصريح على الحالات الطارئة فقط، مع ضرورة عرضها في الاجتماع لمجلس الإدارة لنصميه بمحضر اجتماعه. وطلبت اللجنة فصل صفة أمانة السر عن المدير العام على اعتبار أن حضور المدير العام يقتصر على عرض أعمال الشركة وطلبتها وليس بصفته أمين سر ومقرر في المجلس.

تشميل ٩٢ مشروعاً خلال ٢٠١٨

مدير هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: ٢٦ مشروعاً متوقفاً في سورية تكلفتها ٩ مليارات ليرة

واحد لجميع الأطراف، وهو إعادة إقلاع المشروعات المتوقفة والاستفادة من استطاعتها في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على إعادة الإعمار وتحقيق التنمية، ولذلك تعمل هيئة الاستثمار على توحيد الجهود وتكاملها كل حسب اختصاصه، لتقديم الدعم المالي إلى صيغ عمل مطورة يمكن أن تقدم الحلول العلمية والأدوات اللازمة لمعالجة الموضوعات المطروحة كافة على الصعيد الاستثماري.

ولفت دياب إلى أن الرؤية الحكومية في مرحلة ما بعد الحرب تستهدف إعادة الإعمار وضوياً إلى استعادة مسيرة التنمية، وهنا يبرز الدور المهم والتكامل للقطاع الخاص في تحقيق هذه الرؤية، ويصبح العمل على استغلال الموارد المتاحة كافة أمراً حتمياً وليس خياراً، وإمكانية تحويل هذه الموارد إلى فرص تنمية شاملة متناغمة في قطاعاتها وفق أوسع الآفاق والإستراتيجيات الوطنية هو أفضل الأدوات لذلك.



ومشروع لإنتاج البيرة الكحولية وغير الكحولية في اللاذقية بتكلفة ٣٣ مليون ليرة سورية ويشغل ١٥١ عاملاً.

وأوضح دياب أن المشروعات المتوقفة ٤٤ مليون ليرة سورية ويشغل ٦٨ عاملاً، ومشروع لإنشاء معمل إنتاج العلف النباتي في اللاذقية بتكلفة ١٥١ مليون ليرة سورية ويشغل ٢٠ عاملاً.

مسبقة الصنع في السويداء بتكلفة ٣٠ مليون ليرة سورية ويشغل ٣٠ عاملاً، ومشروع لتربية الأغنام وزراعة المحاصيل العلفية في السويداء بتكلف

المستثمر تدعم حصوله على التمويل، حيث بلغ عدد المشروعات المتوقفة التي قامت الهيئة بجولات ميدانية للكشف الحسي عليها ٩ مشروعات، تجاوزت تكلفتها التقديرية ٣ مليارات ليرة سورية وفرص العمل المتوقعة لها تبلغ ٤٢٤ فرصة، وهي موزعة على مشروع لإنشاء معمل للصناعات الدوائية في مدينة حسياء الصناعية بتكلفة استثمارية تبلغ ٥٥٠ مليون ليرة سورية ويشغل ٥٠ مشروع لفرم الطائرات في حسياء الصناعية بتكلفة ١١٨ مليون ليرة سورية ويشغل ٢٥ عاملاً، ومشروع لإنتاج الأدوية الطبية في حسياء الصناعية بتكلفة ٨٠ مليون ليرة سورية ويشغل ٤١ عاملاً، ومشروع لصهر ودرفلة الحديد في حسياء الصناعية بتكلفة ١٣٦ مليون ليرة سورية ويشغل ٣٠ عاملاً.

إلى علي محمود سليمان

صرح مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ«الوطن»، بأن الهيئة وضعت خطة شاملة وبرنامج عمل تنفيذياً لتحديد المشروعات المتوقفة كافة، ومعاينة واقعيها التنفيذي على الأرض، لتخفيف المستثمر على تقديم معلومات كافية وواقعية ضماناً لحصوله على التمويل، وإزالة المعوقات كافة التي تعترض إقلاع مشروع. ولفتح إلى وجود ٢٦ مشروعاً متوقفاً يحتاج إلى التمويل لأغراض متنوعة، بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ حوالي ٩ مليارات ليرة سورية، وقد توزعت هذه المشروعات قطاعياً إلى ١٧ مشروعاً صناعياً ومشروعين في الصحة ومشروع خدمي واحد، و٥ مشروعات في الزراعة والإنتاج الحيواني ومشروع نقل واحد، مبيناً أن كوارث الهيئة بدأت بالكشف الحسي على المشروعات المتوقفة والتواصل مع المستثمرين أصحاب هذه المشروعات لتقديم بيانات كافية من

ويتحدثون عن الدعم!

هيئة المشاريع الصغيرة أنفقت

٢ بالمئة فقط من خطتها للعام الحالي

الوطن

بالمئة من الاعتماد البالغ ٦٦ مليون ليرة، ولم تسجل أي نسب تنفيذ في مشروع مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعداد الشامل والتفصيلي لها حيث كانت خصصت لها ٤١٠ ملايين ليرة، ولم تسجل كذلك مشروع دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أي نسب تنفيذ حيث قدرت استثماراتها بـ ٨٩ مليون ليرة.

وخصصت للمشاريع المباشر بها التي تتمثل بمشروع أبنية الهيئة في المركز والمحافظات مبلغ ١٣٥ مليون ليرة أنفقت الهيئة منه مليوني ليرة بنسبة ١ بالمئة.

ولم تسجل الهيئة كذلك أي نسب تنفيذ في خطتها الاستثمارية الخاصة بمشروعاتها المتمثلة بالتدريب والتأهيل لطالبي العمل وتشكيل فريق متدربين وتأسيس مناهج تدريب وتأهيل في الهيئة والمحافظات وتعزيز قدرات المرأة الريفية والتدريب من أجل التشغيل وتأهيل رواد الأعمال.

وتركزت مشاريع الوزارة في المناطق الحرة على توسيع هذه المناطق في مختلف فروعها في المحافظات وإحداث مناطق جديدة وأنفقت نسبة ٣٨ بالمئة على هذه المشروعات من إجمالي الاعتماد البالغ ٤٠٠ مليون ليرة، حيث استحوذت النطقة الحرة والإدارة المركزية على النسبة الأكبر من نسب التنفيذ، على حين أنفقت المؤسسة العامة للمعارض نحو ٢٤٥ مليون ليرة بنسبة ٦٨ بالمئة من خطتها على مشروع مدينة معرض دمشق الدولي الجديد واقتصرت مشروعات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على الأتمتة حيث أنفقت نسبة ٥٦ بالمئة من الإجمالي المقدّر ٥٠ مليون ليرة.

خصصت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمشاريعها الاستثمارية ٢ مليار ٢٤٤ مليون ليرة للعام ٢٠١٩، وقد بلغت حصة الإدارة المركزية ١٤٥ مليون ليرة منها ٧٤ مليون ليرة على مشروع الربط الشبكي وأتمتة أعمال الوزارة و٧٠ مليون ليرة لمباني الوزارة، والمبالغ الأخرى لزوم شراء آليات وتدريب وتأهيل العاملين فيها وذلك بحسب تقرير (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

وبلغت حصة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية ٦٤٥ مليون ليرة، وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة ٧٠٠ مليون ليرة، والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية ٥٤ مليون ليرة، والمؤسسة العامة للمناطق الحرة ٤٩٠ مليون ليرة.

رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تسير باتجاه دعم المشروعات الصغيرة وخصصت مبلغ ٧٠٠ مليون ليرة لها في خطتها الاستثمارية للعام ٢٠١٩، منها ٥٦٥ مليون ليرة مشاريع جديدة توزعت بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة للمشروع السح والشامل و١٠٠ مليون ليرة للمعارض والأنشطة الترويجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و٢٠٤ ملايين ليرة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولأبنية الهيئة ٩٦ مليون ليرة.

على حين بلغ إنفاق الهيئة نسبة ٣ بالمئة للعام ٢٠١٨ حتى الربع الثالث وذلك من إجمالي الاعتماد البالغ ٧٠٠ مليون ليرة، واحتل مشروع المعارض والأنشطة الترويجية على النسبة الأكبر من الإنفاق ووصلت إلى ٢٧